موقف بريطانيا من نشاط الشركات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٩-١٩٤٣م

أ. م. د. مؤيد محمود حمد م. م. امجد حردان محمود
جامعة تكريت / كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في ٢٩ أيار ١٩٣٣حصلت شركة(ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا Standard Oil Company of California) الأميركية، على الامتياز النفطي السعودي لمدةّ ستين عاماً، بعد منافسة مع شركة نفط العراق، وعلى الرغم من كون شركة نفط العراق كانت غير جدية في عروضها للجانب السعودي، إذ كان اهتمامها بالمحافظة على احتكاراتها النفطية الموجودة، أكثر من رغبتها في البحث عن حقول جديدة يتم التنافس عليها ، فقد ادخل نجاح (شركة نفط كاليفورنيا)[١]، بصفة عالمية عناصر جديدة في المنطقة التي حددتها اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨ خلافاً لما كانت ترغب به من أهداف، فقد تغلغلت شركة أميركية لا علاقة لها بشركة نفط العراق وفي إقليم كان المخطط البريطاني يريد إبقاءه بعيداً عن الشركات الأخرى وخاصة الشركات الأميركية.

على الرغم من خسارة بريطانيا امتياز نفط الإحساء عام ١٩٣٣، إلا أن ذلك لا يشكل تحولاً في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة، غير أنه يعد نقطة تحول مهمة فيما يتعلق بأهمية الامتيازات النفطية في الخليج العربي، إذ شعرت بريطانيا بالقلق على مستقبل النفط السعودي بعد مراجعتها آلا ثار الجانبية لامتياز الإحساء، على امتيازات النفط في مشيخات الخليج العربي، وخاصة في الكويت وقطر، إذ شهدت المدة الواقعة بين منح الامتياز عام ١٩٣٣ وظهور النفط في السعودية ١٩٣٨، مرحلة أخرى من مراحل التنافس بين المصالح البريطانية والأميركية على النفط في السعودية، وعلى الرغم من أنّ الامتياز الأساسي أصبح بيد الشركات

الأمريكية، إلا أن الشركة الانكليزية . الفارسية حاولت في عام ١٩٣٦ تغيير مجرى الأحداث وإخراج شركة نفط كاليفورنيا من السعودية بتقديمها عرضاً مغري إلا أن هذا العرض لم يثر اهتمام ابن سعود، ومع ذلك عمدت شركة نفط العراق بعد إضاعتها لامتياز الإحساء إلى اتخاذ خطوات جادة لمنع وقوع ما تبقى من منطقة الخط الأحمر بأيدي المنافسين، فأسست في عام ١٩٣٥(شركة امتيازات النفط المحدودة)، بهدف مواجهة المنافس الأميركي واحتكار امتيازات هذه المناطق وأسست شركات فرعية لهذا الغرض، وقد بذلت هذه الشركة جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه، خصوصاً وأن الحكومة البريطانية أبدت مساعدة فعالة للشركة، وقد سعت الشركة للحصول على نفط المنطقة المحايدة السعودية –الكويتية، لكن الشركات الأمريكية كانت في النهاية هي التي حصلت على امتياز المنطقة المحايدة.

ومن جهة أخرى وجهت شركة امتيازات النفط المحدودة اهتمامها لمنطقة الربع الخالي، و في ٩تموز ١٩٣٦، قدمت شركة نفط العراق عرضاً للجانب السعودي بشأن تطوير إنتاج النفط في غرب الجزيرة العربية، وباشرت الشركة البحث عن النفط غير أنها فشلت في الحصول على كميات تجارية بعد خمس سنوات ولم يجدد العقد كما كان مفروضاً عام ١٩٤١. وأدى اكتشاف النفط في حقل الدمام عام ١٩٣٨، إلى تزاحم كثير من الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات نفطية في المملكة العربية السعودية، شركات بريطانية وألمانية، ويابانية وإيطالية غير أن ابن سعود استبعد الشركات اليابانية والايطالية كونها تبحث عن المنافسة السياسية بتقديره.

وعلى الرغم من المنافسة تمكنت شركة كاليفورنيا في ٣١ آيار ١٩٣٩، توقيع اتفاقية إضافية تم بموجبها توسيع مساحة امتياز عام ١٩٣٣، بمقدار ثمانين ألف ميل مربع فأصبحت مساحة الأرض الكلية التي شملها الامتياز أربعمائة وأربعون ألف ميل مربع وضمت تلك الاتفاقية "المنطقة المحايدة" بين السعودية والكويت والعراق كجزء من الامتياز، وأثار الوجود الأميركي، احتجاج جميع شركاء شركة نفط العراق، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ جاء في الوقت المناسب للتوفيق بين الأطراف المتنافسة.

أثر نشوب الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد السعودي، ورغم أن السعودية كانت قد أعلنت حيادها مع بدء الحرب، وأنّ أراضيها بقيت بمعزل عن مسرح العمليات الحربية المباشرة، إلا أن اقتصادها تأثر بأعباء تلك الحرب، نتيجة لما أحدثته من صعوبة وخلل في المواصلات البحرية [٢]، مما أدى إلى تناقص أعداد الحجاج الوافدين إلى المملكة من مختلف البلاد الإسلامية، ولاسيما إن الاقتصاد السعودي يعتمد في الأساس على موارد الحج [٣]، التي كانت توفر للمملكة دخلاً معدله ثمانية عشر مليون روبية سنويا[٤]. ويوضح الجدول في أدناه إعداد الحجاج.

الجدول رقم –١–

إعداد الحجاج في المدة الواقعة بين عامي ١٩٣٨و١٩٤١[٥]

السنة	عدد الحجاج بالألف
١٩٣٨	٨٠٠ .٦٣
١٩٣٩	٠٠٠ .٥٨
١٩٤٠	١٠٠ .٣٢
١٩٤١	٧٠٠ .٩

ونتيجة لذلك، أصبح وضع ابن سعود المالي حرجاً جداً في الداخل، ومما زاد الأمر تعقيداً المعونات والهبات المالية التي كان عليه ان يدفعها لزعماء القبائل القوية في البلاد مقابل قيامهم بحفظ الأمن والنظام في مناطقهم، وشعر ابن سعود بان عدم دفع المعونات سيكون ذا نتائج خطيرة على مركزه[٦]، فضلاً عن ذلك فأن قلة الأمطار ولسنوات عدة قبيل الحرب أدى إلى انخفاض واضح في الإنتاج الزراعي، مسببا بذلك أوضاعاً صعبة في تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع المستوردة[٧]، كما أدت الحرب إلى تقلص الصادرات النفطية (المورد الجديد) [٨]، للسعودية نتيجة لمحاولات كل من الحلفاء ودول المحور قطع الإمدادات عن بعضهم البعض[٩]، وأدى استمرار الحرب إلى غلق أغلب الآبار المنتجة للنفط في السعودية، ولاسيما بعد القصف الايطالي للمنشأت النفطية في الظهران في تشرين الأول ١٩٤٠، الأمر

الذي سبب تقلصاً في الفريق الأمريكي العامل في المملكة، إلى (١٨٠)شخصاً بعد أن كان عددهم(٣٢٥)شخصاً في عام ١٩٣٩، الذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط [١٠].

الجدول رقم–٢–

كميات إنتاج النفط في المملكة في المدة بين عامي ١٩٣٨و١٩٤٣[١١]

السنة	الإنتاج مقدر بملايين البراميل
١٩٣٨	٥ .٠
١٩٣٩	٩ .٣
١٩٤٠	١ .٥
١٩٤١	٣ .٤
١٩٤٢	٥ .٤
١٩٤٣	٩ .٤

من خلال الجدول يتبين تأثير الحرب على إنتاج النفط إذ تعرضت المنشأت النفطية للقصف الجوي، مما أدى إلى انخفاض عدد العاملين، وبالتالي أدت إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية لحقول النفط. أدت جميع تلك العوامل إلى انخفاض عائدات ابن سعود بشكل ملحوظ وتعرضه إلى أزمة اقتصادية حادة دفعته إلى طلب المساعدة المالية من الحكومة البريطانية وشركة كاليفورنيا للتخلص من أزمته[١٢].

قدمت بريطانيا مساعدة مالية محدودة لابن سعود حفاظاً على صداقته وضماناً لاستمرار موقفه الموالي للحلفاء، إذ قدمت له مائة ألف جنيه إسترليني كقرض عام ١٩٤٠، أي ما يعادل أربعمائة ألف دولار [١٣]، في الوقت الذي كانت فيه موارد بريطانيا المالية محدودة نظراً للمتطلبات الفادحة التي طرأت في زمن الحرب [١٤]. ويتضح أن هدف بريطانيا من تقديم المساعدة، رغم أوضاعها المالية الحرجة، خوفها من تغير موقف ابن سعود نحوها لذلك عمدت إلى إرضائه وإبقائه كحليف محايد لها، و تعزيز مركزها في السعودية.

ومن جهة أخرى فان اقتناع بريطانيا بعدم قدرتها على الاستمرار بدعم أحد حلفائها في الشرق الأوسط، كونها تعاني أزمات سياسية وعسكرية في الداخل والخارج، جعلها لا تتخوف من اعتماد السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية[١٥] ، ونتيجة لذلك قامت بريطانيا بإبلاغ ابن سعود أنها لا تستطيع أن تلبي كل طلباته، وحثته على الرجوع إلى شركة كاليفورنيا طلباً للمساعدة [١٦].

اتجه ابن سعود إلى شركة كاليفورنيا طلباً للمساعدة المالية، ففي بداية عام ١٩٤٠، طلب من الشركة تسليمه مبلغ سبعمائة وخمسون ألف دولار في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٠، وكان رأي مدراء الشركة في السعودية أنْ توافق رئاسة الشركة في نيويورك على تقديم المبلغ المذكور في الوقت المحدد، وان تستعد لإقراضه مبلغ ثلاثة ملايين دولار، وعلى الرغم من أنّ الطلب أثار ردود فعل قوية لدى الشركة، إلا أنها استجابت للطلب إدراكاً منها أنّ مصلحتها تتطلب استقرار الأمن والنظام في السعودية[١٧]، و خوف الشركة من إلغاء الامتيازات ومنحها للبريطانيين [١٨]، جعلها تقدم لابن سعود قرضاً بمبلغ (٢,٩٨٠,٩٨٨) مليون دولار، على دفعات خلال عام ١٩٤٠[١٩].

ومن الواضح إن المبالغ التي تسلمها ابن سعود من الحكومة البريطانية وشركة كاليفورنيا خلال عام ١٩٤٠، لم تؤد إلى معالجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها السعودية [٢٠]، وهذا ما أكده السفير الأمريكي غير المقيم في السعودية (بيرت فيش Bert Fish) [٢١]، لوزارة الخارجية في ١١تشرين الثاني ١٩٤٠، إذ أكد تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في السعودية، و توقع نقص إيرادات الحكومة السعودية من الحج والنفط، إذ أكد فيش قائلاً: "إن هذه السنة سوف تكون سنة ضيق اقتصادي للملك عبد العزيز بن سعود، الذي يبحث بقلق عن المساعدة وخصوصا أنه طلب المساعدة السنة الماضية مع العلم أنّ وضعه في السنة الماضية كان ليس صعباً كهذا العام "[٢٢].

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى قيام شركة كاليفورنيا بإرسال ممثل عنها إلى السعودية في كانون الأول ١٩٤٠، إذ قام(فريد ديفيز Davis Fred) يرافقه (لويد هاملتون Lloyd Hamilton) بزيارة إلى الرياض لمناقشة المسائل المالية مع الحكومة السعودية، وتبين

خلال المناقشات أنّ ابن سعود مصر في الحصول على ستة ملايين دولار، من الشركة لتكون حكومته قادرة على مواجهة ديونها وكجزء من متطلبات ميزانيته لعام ١٩٤١، والبالغة عشرة ملايين دولار[٢٣]، وذكر ابن سعود بأنه سوف يطلب مبلغ أربعة ملايين دولار من الحكومة البريطانية، لإكمال ميزانيته[٢٤]، وأضاف الملك بأنه يحتاج إلى مثل هذا المبلغ سنوياً ولمدة خمس سنوات مقبلة و أوضح ابن سعود بأن الحكومة البريطانية قد وعدته بزيادة مساعدتها له في السنوات المقبلة[٢٥]. ومن الجدير بالذكر أنّ الحكومة البريطانية زادت من معونتها لابن سعود عقب الثورة العراقية في نيسان ١٩٤١[٢٦].

وعبر ابن سعود خلال المناقشات بأنه غير متأكد من ثبات واستقرار بلده في حالة عدم حصوله على المساعدة المالية، وأثار ذلك قلق ديفيز وهاملتون وسبب خوفهما على مستقبل امتياز النفط في السعودية، ولاسيما إن الامتياز منح من قبل ابن سعود شخصياً، وإذا ما فقد السلطة فإنه ربما يتوجب على الشركة أن تتخلى عن الامتياز، وزيادة على ذلك، فالاضطرابات في بعض البلدان العربية المجاورة نتيجة الوضع العام بسبب الحرب، ثم (طمع الدول الكبرى بحقول النفط)[٢٧]، يدعو إلى الانزعاج، وإذا لم تعطِ شركة كاليفورنيا مساعدة مالية إلى ابن سعود فإن ذلك سيزيد من اعتماد ابن سعود على الحكومة البريطانية. واعتقد رجال النفط بأن بريطانيا ربما تزيد من تأثيرها على ابن سعود وتهدد طبيعة الامتياز الذي تملكه شركات النفط الأمريكية، و ربما يطالب البريطانيون أن يصبحوا شركاء في النفط وهذا يضعف مركز الشركة[٢٨].

أدت هذه العوامل إلى قلق ديفيز الشديد على الأوضاع الاقتصادية في السعودية، ونتيجة لذلك اعتبرت مطالب ابن سعود معتدلة وقريبة من الحد الأدنى المطلوب بالنسبة لمصروفاته وتعهد ديفيز بأن تقدم الشركة قرضاً للحكومة السعودية قدره ثلاثة ملايين دولار خلال عام ١٩٤١، مع وعد بمحاولة رفع المبلغ إلى ستة ملايين دولار[٢٩]. وعلى الرغم من أنّ رئاسة الشركة وافقت على التعهد الذي منحه دافيس للحكومة السعودية، غير أن الشركة أمرته أن يلمح لابن سعود بأن هذه المبالغ لايمكن زيادتها مستقبلاً، طالما أنّ الحرب مستمرة وأسواق تصريف النفط السعودية مغلقة[٣٠].

غير أن وزير المالية السعودي عبد الله السليمان صرّح بناءً على تعهد ديفيز بأنّ حكومته "تعتبر هذا القرض والبالغ قيمته ستة ملايين دولا جزءاً من ميزانيتها لعام ١٩٤١"[٣١]، غير انه في ضوء الاتفاق بين الشركة وابن سعود تعهدت الشركة بتقديم ثلاثة ملايين دولار عام ١٩٤١بدفعات مالية، ودفع مبلغ إضافي قيمته ثلاثة ملايين دولار عن كل عام ، وأرسلت ممثلها في جدة للتباحث بشأن القرض، وخلال المباحثات تبين أنّ ابن سعود كان يتوقع زيادة المبلغ الأول حالاً[٣٢].

لم تستطع شركة كاليفورنيا مواجهة طلبات ابن سعود، كما اتضح لها خطر الحرب على الاقتصاد السعودي، وعلى امتيازها النفطي في الوقت نفسه، فسعى دايفس إلى إيجاد وسيلة لإثارة اهتمام الحكومة الأمريكية بشان منح المساعدات الاقتصادية لابن سعود [٣٣]، وفي نهاية آذار ١٩٤١ دعا ديفز إلى اجتماع لكل الرسميين في شركة كاليفورنيا و تكساسكو إضافة للشركات الأمريكية الأخرى العاملة في المنطقة (كاسوك، بابكو، كالتكس)، وناقشت مشاكل ابن سعود الاقتصادية، ومدى قدرة البريطانيين من خلال مساعداتهم المالية المقدمة للسعودية في الحصول على جزء من امتياز النفط السعودي [٣٤].

وفي هذا الوقت صدر (مرسوم الإعارة والتأجير Lend-Lease Act) [٣٥]، في ١١آذار ١٩٤١ [٣٦]، فوجدت شركة كاليفورنيا في المرسوم فرصة للتخلص من التزاماتها المالية تجاه ابن سعود، وقررت إن تطلب من الحكومة الأمريكية تقديم المساعدات المالية للسعودية تحت بنود مرسوم الإعارة والتأجير[٣٧].

ومن أجل تعزيز موقفها أمام الحكومة الأمريكية، أوعزت شركة كاليفورنيا إلى وليام لناهان ، مسؤول العلاقات العامة للشركة في المملكة، بأن يطلب من ابن سعود إرسال خطاب إلى الحكومة الأمريكية يؤكد فيه ضرورة هذه المساعدة لمملكته، غير أن ابن سعود رفض هذا الطلب وذكر بأنه يمكنه أن يستدين هذا المبلغ من الحكومة الأمريكية مباشرة وليس بوساطة الشركة، وأصر ابن سعود على أن تستدين الشركة الأموال من الحكومة الأمريكية على حسابها الخاص[٣٨].

وحاولت شركة كاليفورنيا إقناع الحكومة الأمريكية بمساعدة ابن سعود، لاسيما أن وزارة الخارجية الأمريكية سرها امتداد النفوذ الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية، والتي كانت في السابق تحت النفوذ البريطاني وقد يكون بالإمكان إقناع الحكومة الأمريكية بالخطر الذي يهدد المكاسب الأمريكية في المملكة[٣٩]. كما عبرت عن قلقها إزاء الإطماع البريطانية الرامية إلى تحويل السعودية إلى محمية بريطانية، والسيطرة على النفط، من خلال المساعدات المالية إذ بلغت مساعدات بريطانيا لابن سعود مائة ألف جنيه إسترليني عام ١٩٤٠، وما يزيد عن أربعمائة ألف جنيه إسترليني أوائل عام ١٩٤١[٤٠].

ومن اجل إقناع الحكومة الأمريكية أعتمدت شركة كاليفورنيا على جهود (جيمس. أ موفيت James A. Mofett) ففي ٩نيسان ١٩٤١ اجتمع موفيت [٤١]، بالرئيس (فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt)[٤٢]، لمناقشة المساعدات المالية للسعودية، و استعرض موفيت أزمة المملكة العربية السعودية المالية، وذكر مخاوف الشركة بخصوص امتيازها النفطي، مؤكداً على أهمية الامتياز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، [٤٣] وبحث إمكانية أن تقدم الحكومة الأمريكية من خلال (بنك الاستيراد والتصدير Export-Import Bank)[٤٤]، أو عن طريق مرسوم الإعارة والتأجير قروض ومساعدات مالية للحكومة السعودية، مقابل أن تكون عوائد النفط السعودي كضمانة للحكومة الأمريكية، ومع اهتمام الرئيس روزفلت بالموضوع غير أنه أكد بأن القوانين الأمريكية لاتسمح بتقديم مساعدات مباشرة للسعودية في الوقت الحاضر[٤٥].

كما طلب روزفلت من موفت بأن يكتب مذكرة عن امتياز شركة كاليفورنيا واحتياجات ابن سعود، والحلول التي تقترحها الشركة من اجل حل المشكلة، وبعد مشاورة كل من ديفيز وهاملتون سلما موفيت في ١٦ نيسان ١٩٤١ مذكرة تفصيلية أرفقت برسالة إلى روزفلت [٤٦]، وجاء في الرسالة "عزيزي السيد الرئيس روزفلت إشارة إلى المقابلة التي تشرفت بها لمقابلتك في يوم الأربعاء ٩نيسان، ونزولاً عند طلبكم، أرفق طيّاً مذكرة تشمل الوضع القائم في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى المقترحات التي نَتمنّى إن تكُون وسيلة لتقديم الأموال للحكومةِ السعوديةِ. ممثلونا كَانَ لديهم مؤتمرات عديدة مَع ابن سعود. وأنّ موقفه المالي حرجاً

للغاية إذ قدمت له الحكومة البريطانية أربعمائة ألف باون وهو يَسْعى لزيادة هذا لمبلغ إلى تسعمائة ألف باون، وان متطلبات ميزانيته قد تصل إلى عشرة ملايين دولار، تقريبا هذا العام لقد أشار سيادتكم إلى موضوع الناقلات الدنماركية الأربع التي قَدْ تُستَعملُ لنَقْل المنتجات النفطية، فيما إذا تقدمت حكومتكم بمبلغ ستة ملايين دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات قادمة للحكومة السعودية، فأن شركة كاليفورنيا ستقوم. . . ، بتسليم الحكومة الأمريكية، لحساب الملك، منتجات نفطية مليون وثمانمائة إلف برميل من الكازولين بسعر ٢ ١/٣سنتا للغالون الواحد، و (٢. ٦٦٠. ٠٠٠)برميل من زيت الكازولين بسعر (٧٥)سنتا للغالون الواحد و (٣. ٤٠٠. ٠٠٠)برميل من الوقود بسعر ٤٠ سنتا للغالون الواحد، ما مجموعه تقريباً ستة ملايين دولار، وكما تعلم سيادتكم، فان دخل الملك الاعتيادي منْ الحجِّ والعائدات اختفى عملياً، فيما أزدادت نفقاتُه المالية جدا لَيس بسبب الحرب فقط، وإنما الجفاف الذي حصل في العام الماضي، لهذا أجبر ابن سعود أن يُغذِي (٢٠٠,٠٠٠)إلى (٣٠٠,٠٠٠) منْ إتباعه، أنا واثق بأنّ هنالك بعْض الطرقِ التي تسمح بها التشريعات الحالية، يمكنها أن تزود الملكِ ابن سعود بمعونة مالية، التي يحتاجها بسرعة لكي يبقي حكومتَه في حالة مستقرّة، ونحن نعتقد بأنّه مالم يتم ذلك، فإن هذه المملكة المستقلة، وربما العالمِ العربيِ بأسره، سائر إلى الفوضى. "[٤٧].

يتبين أن هدف الرسالة الأساس محاولة استجلاء الموقف الأمريكي تجاه الوضع المالي المتأزم في المملكة العربية السعودية، و أثارت الرسالة أكثر النقاط حساسية وهو وضع المملكة واستقرارها إزاء ظروف الحرب، كما حاولت التأكيد على استقرار المملكة وربطه بالعالم العربي من اجل إثارة اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكسبها إلى جانبها، و جميع هذه الإشارات كان هدفها الأساس محافظة الشركة على امتيازها النفطي في المملكة من الضياع.

وحذرت المذكرة المرفقة مع الرسالة إلى روزفلت من أن عدم الإسراع في مساعدة ابن سعود سيعرض مملكته للخطر، وأكدت على ضرورة المحافظة على مكانة أبن سعود في العالم العربي [٤٨].

كما أشارت المذكرة إلى حجم الأموال التي صرفتها شركة كاليفورنيا حتى عام ١٩٤١على امتياز النفط السعودي وأهميته بالنسبة للشركة، إذ كلفها مايقارب سبعة وعشرون مليون ونصف المليون دولار لتطويره، عدا العوائد التي دفعتها الشركة للحكومة السعودية، واهم الاقتراحات التي أكدت عليها المذكرة هي ضرورة قيام وزارة الخارجية الأمريكية الطلب من وزارة الخارجيةَ البريطانية لَيس زيادة كميةَ المعونات المالِية التي يَقدّمها البريطانيون لابن سعود والتي تبلغ أربعمائة ألف جنيه إسترليني سنوياً، وإنما الاستمرار في تقديم هذه المعونة، فضلا عن المبالغ التي ستقدمها الحكومةِ الأمريكيةِ لأبن سعود، زائداً أيّ دخل آخر يحصل عليه ابن سعود ستبلغ تقريباً عشرة ملايين دولار سنوياً وهو المبلغ الذي تحتاجه الحكومة السعودية سنوياً[٤٩].

ومن جهة أخرى اشترطت المذكرة على أنّ أيّ معونة بريطانية تقدم لابن سعود يجب أنْ تكون على أسس سياسية وعسكرية و لا تَتضمّنَ حصول البريطانيين على أيّ حصة من النفط السعودي المستخرج من منطقة امتياز شركة كاليفورنيا لأن البريطانيين يحصلون في الوقت الحاضر على النفط بصورة جيدة من إيران، والعراق، والبحرين[٥٠].

بادر روزفلت إلى إرسال نسخ من مذكرة موفيت إلى وزارتي الخارجية والبحرية الأمريكية لدراسة الموضوع ورفع التوصيات اللازمة بشأنه، وعلى اثرذلك أحال وزير الخارجية (كورديل هل Cordell Hull)[٥١] مذكرة موفيت لمناقشتها مع قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية [٥٢]، وبعد دراسة المذكرة بالتفصيل من قبل قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، رفع رئيس القسم (موري Mac. Murray)مذكرة إلى وزير الخارجية كورديل هل ضمنها ملاحظات وتوصيات القسم على مذكرة موفيت [٥٣].

وأكد موري في مذكرته انه على الرغم من عدم امتلاك معلومات دقيقة بخصوص الحالة المالية في السعودية، لعدم وجود ممثل دائم مقيم للولايات المتحدة الأمريكية في السعودية، غير انه من الواضح أن الوضع المالي لابن سعود حرجاً للغاية لان مصادر تمويلاته نضبت، و إن ميزانية عشرة ملايين دولار التي خمنها موفيت للسعودية تبدو معقولة، وان القسم

مستعد لمناقشة البريطانيين لزيادة معونتهم لابن سعود لتصل إلى تسعمائة ألف جنيه إسترليني خلال عام ١٩٤١ بمقدار زيادة خمسمائة ألف جنيه إسترليني [٥٤].

كما أوصى موري إلى بضرورة الحصول على تأكيدات سياسية من ابن سعود في حالة قيام الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات مالية للسعودية [٥٥].

وأرسل كورديل هل مذكرة موري إلى روزفلت، ومن جانب أخر استمرت وزارة الخارجية بمتابعة مباحثاتها مع كبار مسؤولي شركات النفط، حيث اجتمع (بول ألنك Paul Alling)[٥٦]، مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مع (ماكس ثورنبرغ Max. W. Thornburg)[٥٧]، في ٢٩ نيسان واهم ما تم مناقشته خلال الاجتماع الأوضاع المتدهورة في العراق والسعودية، وأشار ثورنبرغ إلى أن ابن سعود مؤيد لبريطانيا، ولكن في حال عدم حصوله على المساعدات المالية فإنه بلاشك سوف يتجه إلى دول المحور، وأبدى ثورنبرغ تأييده لخطة ومقترحات شركة كاليفورنيا [٥٨]، فيما لاحظ بول ألنك احتمال استعمال قانون الإعارة والتأجير الأمريكي، لمساعدة ابن سعود ومعالجة الوضع المالي المتدهور لمملكته[٥٩].

وفي ٣٠ نيسان ١٩٤١ كان روزفلت على مايبدو مع فكرة شراء البحرية الأمريكية للنفط السعودي، إذ أرسل اقتراح شركة كاليفورنيا ، ومذكرة قسم شؤون الشرق الأدنى إلى (فرانك نوكس Frank Nox)[٦٠]، وزير البحرية الأمريكية لدراستها وإبداء الرأي فيها [٦١].

وفي إطار الجهود الأمريكية الرامية لدفع الحكومة البريطانية لزيادة دعمها المالي لابن سعود، التقى وزير الخارجية الأمريكية كورديل هل في ٧ آيار ١٩٤١ السفير البريطاني في واشنطن (الفايكاونت هاليفاكس Viscount Halifax)[٦٢]، ونقل إليه المعلومات الخاصة بالمصاعب المالية التي تواجهها السعودية، المستقاة من تقرير موفيت وأشار السفير البريطاني بأنّ حكومته يجِب أَنْ تبدي اهتماما حقيقياً لتخفيف هذه المصاعب عن كاهل ابن سعود[٦٣].

وفي ١٠ آيار ١٩٤١ أرسل موري مذكرة إلى وزير الخارجية كورديل هل ضمنها أهم ما جاء بالمحادثة الهاتفية بينه وبين موفيت، إذ أبلغه موفيت بأن الرئيس روزفلت الذي أوضح

عدم استعداد حكومته لشراء النفط السعودي وهو في باطن الأرض، أخبره بأن الحكومة الأمريكية ستكون مستعدة للنظر في مسألة شراء منتجات نفطية جاهزة وجلبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة ناقلات النفط واستعمالها لتَعزيز التجهيزاتِ في القواعد البحرية الأمريكية الجديدة، كما أشار موفيت إلى أنه أقترح على روزفلت ضرورة حث البريطانيين على زيادة معوناتهم المالية لابن سعود، وطلب من موري ضرورة إبلاغ وزير الخارجية كورديل هل حث البريطانيين بسرعة، وتمنى موري إعطائه إجابة بوقت مبكر وشدد على أنّ شركته لاتستطيع مواصلة تلبية متطلبات ابن سعود [٦٤].

من جهة أخرى أطلع السيد ثورنبرغ رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بأنه اجرى مؤخراً مباحثات مع (فيفيان غابرييل **Vivian Gabriel**) عضو مهمة جوية بريطانية وله خدمة طويلة في الشرق الأدنى وناقش معه المشاكل التي تعاني منها المملكة العربية السعودية، وأبدى السير غابرييل اهتمامه وإعجابه باقتراح موفيت بشان تقديم المساعدات لابن سعود مقابل حصول الولايات المتحدة على منتجات نفطية جاهزة. وعلى أي حال فإنّ الحكومة الأمريكية قررت بعد مناقشة المسألة عدم القيام بأي إجراء لحين معرفة إجراءات الحكومة البريطانية تجاه الأوضاع في السعودية [٦٥].

من جهة أخرى حاول موفيت إقناع وزير البحرية الأمريكية نوكس بضرورة تقديم مساعدات مالية للمملكة العربية السعودية، وعلى الرغم أن نوكس قد أشار إلى أن تقديم تلك المساعدات المالية مسألة سياسية، إلا أنّ موفيت استطاع الضغط على نوكس وإقناعه بمناقشة الأمر مع (جيسي جونز **Jesse Jones**)[٦٦]، مدير القرض الفدرالي[٦٧].

وفي إطار سعي الشركة إلى استخدام كافة الوسائل للحصول على الدعم الحكومي الأمريكي ، ذكر السيد ثورنبرغ إلى أن ممثلي شركة كاليفورنيا في السعودية اتفقوا بشكل غير رسمي مع ابن سعود على إرساله رسالة إلى روزفلت تتضمن طلباً رسمياً منه بطلب معونة مالية لبلاده من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مايبدو فان ابن سعود كان راغباً في إرسال مثل هذه الرسالة، إذا استلم نوعاً من التطمين بان طلبه سيعامل بصورة ايجابية[٦٨].

وفي ٢٠ آيار ١٩٤١ أرسل نوكس مذكرة إلى روزفلت بيَّن فيها وجهة نظر وزارة البحرية باقتراحات موفيت المقدمة إلى روزفلت بشأن استخدام النفط السعودي من قبل البحرية الأمريكية، وأشار نوكس إلى عدم صلاحية النفط السعودي لاستخدامات البحرية الأمريكية، نظراً لاختلاف نوعيته لأسباب فنية، وأشار بأنه إدراكاً منه للوضع الحرج في الشرق الأوسط فأنه سيكون مسروراً في حالة تقديم مبالغ مالية صغيرة لضمان الدعم العسكري لابن سعود، وأشار أنه ليس هناك أيّ سبب لخلط تلك المساعدة المالية بشراء نوع النفط الذي ينتج في السعودية [٦٩].

ومن جهة أخرى امتاز الموقف البريطاني بالمرونة تجاه الأوضاع المالية المتردية في المملكة العربية السعودية، و تجاه مقترحات موفيت الرامية إلى معالجة الأزمة المالية من خلال شراء وزارة البحرية الأمريكية للمنتجات النفطية السعودية مقابل تقديم الدعم المالي، لابن سعود إذ أكد السيد(ريتشارد أوستن بتلر**Austen Richard Butler**)[٧٠]، الوزير المفوض في السفارة البريطانية في واشنطن تردي الأوضاع في السعودية قائلاً"قبل بضعة أيام أكد اللورد هاليفاكس الصعوبات المالية الظاهرة في العربية السعودية وأعلن بأن الحكومة البريطانية قَد تَتمنّى النَظْر في المسألةَ برُؤية. . . لتَحمُّل معونة مالية لابن سعود"، وبعد ذلك علمت السفارة البريطانية باقتراح السيد موفيت وأنّ الحكومة البريطانية كَانت راغبة لتَقديم أبعد مساهمة في تمويل ابن سعود، كما توقع أن الحكومة الأمريكية قَدْ تَكُون راغبةً إلى شراء هذه المنتجات النفطية، لأن إيرادات هذه المنتجات تذهب إلى ابن سعود وتؤدي من وجهة نظرها إلى إسناد نظامِه السياسي [٧١].

و صّرح بتلر إنّ برقية وزارةِ الخارجية البريطانية تؤكد حالة ابن سعود المالية السيئةَ وبأنّه طلب مساعدة الوزير البريطانيِ في جدة كثيراً، وأيدت البرقية وجهةَ النظر في زيادة الدعم المالي البريطانيِ المستحق لابن سعود[٧٢].

ونتيجة لذلك، أَخذت الحكومةَ البريطانيةَ الخطوات فوراً لزيادة المنحِ لابن سعود، إذ بلغت هذه المنحِ ثمانمائة ألف جنيه إسترليني، وذكر بتلر بأنَّ اقتراح موفيت كان تقريباً مقترح تجاري، وعلى الرغم من إن ليس لديه أوامر مباشرة غير إن أمل السفارة البريطانية كان إن تلك

المساعدة المالية يمكن أَنْ تُمدّد حتى إذا كانت على قاعدة غير تجارية، وفي هذا الصدد شدّدَ بتلر على اعتقاده بقوة في إن الوضع المالي للسعودية يجب أنْ يؤخذ بنظر الجد كمسألة سياسية ولَيس مسألة تجارية(٧٣).

وعلى الرغم من ذلك فأنّ رفض البحرية الأمريكية شراء النفط السعودي لم يثنِ مساعي شركة كاليفورنيا من الحصول على الدعم المالي إذ استخدمت أسلوباً أخر تمثل بدفعها ابن سعود إلى تقديم طلباً رسمي إلى الحكومة الأمريكية للحصول على قرض، وفي حزيران ١٩٤١ قدمت الحكومة السعودية طلب للحصول على قرض بمبلغ عشرة ملايين دولار، غير أنّ الحكومة الأمريكية رفضت الطلب (٧٤).

بعد الرفض الأمريكي لطلب ابن سعود، قررت شركة كاليفورنيا العودة إلى الاتصال بالحكومة الأمريكية، ففي ١٨حزيران ١٩٤١ اتصل موفيت مع (هاري هوبكنز Harry L. Hopkins)(٧٥) وناقش معه مسألة الحصول على دعم مالي لابن سعود، وكان هوبكنز قد أخبر موفيت بأنه ناقش مع روزفلت، مسألة تمديد المعونة المالية لابن سعود و قد أعطاه روزفلت، "الضوء الأخضر" بتقديم المعونة، وقد فَهم موفيت بأنَّ هوبكنز يُناقش المسألةَ آلان مع جونز(٧٦).

وفي ١٩ حزيران علم موفيت من جونز بأنّ الرئيس روزفلت صادق على مشروع المعونة المالية لابن سعود، غير أن جونز لا يعلم لحد آلان كيف يستطيع معالجة القرض من خلال مرسوم الإعارة والتأجير، وأنّه يحاول إيجاد طريقة أخرى لتقديم القرض(٧٧).

ونتيجة لذلك طلب قسم شؤون الشرق الأدنى من شركة كاليفورنيا ، أنْ يقدم ابن سعود طلب رسمي إلى الحكومة الأمريكية بشأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وفي ٢٦ حزيران أرسل الوزير الأمريكي في مصر (الكسندر كيرك Alexender. Kirk)(٧٨)، إلى قسم شؤون الشرق الأدنى طلب الحكومة السعودية، بخصوص القرض البالغ عشرة ملايين دولار، وتمنّى كيرك أنْ ينظر القسم في إمكانية تمديد المساعدة المالية للسعودية، وعلق بأنه مقتنع بأن تلك المعونة المالية الفورية للحكومة السعودية، يجِب أَنْ تعد استثمار مربح بالإضافة إلى كل الاعتبارات الأخرى، وذكر أنه لاحظ بصورة مباشرة من أوامر القسم السرية في (١٣ و١٤ آيار

١٩٤١)، بأنَّ طلب المساعدة قد لفت انتباه القسم، وأنه لم يذكر هذه المعلومات إلى سكرتير مفوّضية العربية السعودية عند تسليمه الطلب[٧٩].

أما موقف الحكومة البريطانية تجاه المشاريع الأمريكية لمساعدة السعودية فقد امتاز بالرضى والدعم لهذه المشاريع، إذ صرح الوزير المفوض في السفارة البريطانية في واشنطن بتلر لرئيس قسم شؤون الشرق الأدنى موري قائلاً: "بأنَّ لديه تأكيد من حكومته بان العشرة ملايين ريال المعدنية التي تسك حالياً في الهند، ستقدمها الحكومة البريطانية لابن سعود بدون مقابل. . . وأنّ القيمةَ الذهبيةَ للعملات المعدنية تتراوح ما بين مليون ونصف المليون ومليوني دولار"[٨٠]. وتمنى بتلر أَنْ ترى الحكومة الأمريكية طريقها أيضاً بوضوح لعرض المعونة المالية إلى السعودية. إن هدف الحكومة البريطانية كان المحا فظة على كيان الدولة السعودية خاصة بعد أنْ اظهر ابن سعود ميله للحلفاء، من خلال قطع العلاقة بدول المحور، وعدم التدخل في التطورات السياسية في العراق.

وفي ٢٣تموز ١٩٤١ أكد كيرك في رسالة إلى وزير الخارجية كورديل هل على أهميةَ اتخاذ عمل مناسب وعاجل تجاه مسألة المساعدة المالية لأبن سعود، مشيراً إلى أنّ المفوضية العربية السعودية في مصر قد فاتحته بضرورة أنْ تجيب الحكومة الأمريكية طلب الملك للقرض[٨١]، وفي ٢٩ تموز ردت وزارة الخارجية الأمريكية على طلب كيرك بان القسم لديه رغبة تمديد المساعدة المالية لابن سعود، غير أن الصعوبات القانونية تحول دون تقديم القرض [٨٢].

وفي ٦ أب ١٩٤١احبطت رسالة روزفلت إلى جونز مساعي مسؤولي الشركة الأمريكية والتي جاء فيها"جونز سَيخبر البريطانيين، أنْ يعتنوا بطلبات ملك العربية السعودية، هذا بعيد خارج الوطن بالنسبة لنا!"[٨٣].

ويبدو أنّ التغير الذي أصاب موقف الرئيس روزفلت جاء من خلال اختياره عدم التورط السياسي في الدعم المالي للسعودية، كونها تقع ضمن منطقة النفوذ البريطانية، و أن بريطانيا قد أعطتها قروضاً في السابق، وبما أن مصالح بريطانيا الإستراتيجية والسياسية في

المنطقة على العموم أكثر من المصالح الأمريكية لهذه الأسباب يجب أن يتعهد البريطانيون بتقديم المساعدة للسعودية.

وبناءً على ذلك أجرى جونز مباحثات مع السفير البريطاني في واشنطن هاليفاكس و مدير بنك انكلترا (أدوارد بيكوك Edward Peacock)[٨٤]، و ممثل الخزانة البريطانية في الولايات المتحدة (السير فردريك فيلبس Sir Frederick Phillips)، و(السيد كارلايل جفورد Mr. Carlyle Gifford)[٨٥]، احد مسؤولي الخزانة البريطانية، قبل عقد اتفاقية القرض الأمريكي لبريطانيا البالغ (٤٢٥) مليون دولار بموجب قانون الإعارة والتأجير[٨٦].

على الرغم من رفض الحكومة الأمريكية لطلب ابن سعود بتقديم مساعدات مالية مباشرة إليه، غير أنّ الحكومة الأمريكية أشارت في مذكرتها إلى كيرك في ٢٢ أب ١٩٤١، عن تقديرها الكبير لمنجزات ابن سعود وأكدت أنّ استمرار استقلال السعودية ورفاهيتها أمران يحتلان أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، و نتيجة للعدد الكبير من الدول التي شملت ببرنامج الإعارة والتأجير فأنّه من غير الواقعي بإمكان الحكومة الأمريكية تغطية كافة طلبات الدول بنفسها، لذلك فإن اقتسام الجهد بين الحكومتين البريطانية والأمريكية في السعودية ضروري، خاصة وأنّ بريطانيا تقدم مساعدة مالية للسعودية بالفعل، لذلك فقد طلبت الحكومة الأمريكية من بريطانيا بزيادة مساعداتها للسعودية من خلال قروض الإعارة والتأجير المقدمة إليها من قبل الحكومة الأمريكية [٨٧].

وفي ٣٠آب ١٩٤١ طلب كيرك من الحكومة الأمريكية إعادة النظر في قرارها، فيما يتعلق باقتسام الجهد بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، قد يؤدي ذلك إلى اعتقاد السعوديين بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت للبريطانيين عن زمام المبادرة في الشرق الأوسط عامة وفي السعودية خاصة [٨٨].

غير أنَّ وزير الخارجية رد على طلب كيرك في ١٠ايلول ١٩٤١، بأن القرار الأمريكي اتخذ بناءً على الوقائع الفعلية لهذه الحالة، رغم التوصية البريطانية بتقديم مساعدة مالية أمريكية للسعودية، وأنّ وجهة نظر الرئيس روزفلت تتلخص في كون تقديم المساعدة المالية للسعودية

تأخذ الولايات المتحدة إلى مجال بعيد للغاية، وأنّ البريطانيين لديهم أسباب أكثر مما لدى الأمريكيين للعناية بالاحتياجات المالية للسعودية[٨٩].

ومن جانب آخر استمر مسؤولو شركات النفط في مساعيهم للحصول على تشريع أمريكي يسمح بتقديم المساعدات المالية المباشرة للسعودية، إذ اجتمع موفيت مع الرئيس روزفلت في ٢٣ أيلول ١٩٤١، إلا أنّ الموقف الرسمي للرئيس ظل نفسه دون تغير[٩٠].

أبدت شركة نفط كاليفورنيا مخاوفها من قرار الحكومة الأمريكية ، لأنه في نظرها يشكل تهديداً لمصالحها النفطية في المنطقة، لكونه قد يدفع ابن سعود إلى دعوة البريطانيين إلى الإسهام في الأستثمارفي بلاده، وربما يقوم بنقل امتياز الشركة الأمريكية، وتحويل جزء منه إلى شركة بريطانية، من أجل الحصول على مساعدة ماليه من الحكومة البريطانية لمواجهة صعوباته الاقتصادية[٩١].

وإزاء مخاوف الدبلوماسيين الأمريكان، ورجال النفط في الشرق الأوسط حاولت الحكومة الأمريكية أنْ تثبت حسن نواياها تجاه المملكة العربية السعودية، ففي٢٦ أيلول ١٩٤١ بعثت وزارة الخارجية الأمريكية برقية إلى كيرك في القاهرة تبدي فيها رغبتها في القيام بعمل له القدرة في التخفيف من شعور ابن سعود بخيبة الأمل من القرار الأمريكي بعدم تقديم المساعدة المالية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية، فأمر وزير الخارجية كورديل هل كيرك بأن يبلغ ابن سعود بشكل غير رسمي، خلال زيارته القادمة إلى السعودية أنه سيكون من دواعي سرور الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسل إليه مجموعة من المهندسين والخبراء الزراعيين إذا ما طلب منها ذلك، و أشارت إلى أنّ تكاليف البعثة يمكن توفيرها من "اعتمادات الطوارئ للرئيس" روزفلت من أجل معالجة "الحالات التي تؤثر على الأمن القومي الأمريكي وكل غرض ارتبط بذلك"، كما أكدت البرقية تأييد الوزير المفوض البريطاني في جدة لهذا المشروع بقوة[٩٢].

وفي ٩تشرين الأول ١٩٤١، صرح جونز مؤكداً بأنه لم يكن بإمكان الحكومة الأمريكية تقديم أي مساعدة مباشرة إلى ابن سعود من أموال الإعارة والتأجير، ولذا تم إبلاغ البريطانيين بضرورة تزويد أبن سعود بالأموال التي يرونها ضرورية لتلبية احتياجاته[٩٣].

وبما أن بريطانيا كانت تتسلم مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت بموجب مرسوم الإعارة والتأجير، فإن أي مساعدة من قبل بريطانيا للحكومة السعودية أنما تعدُّ مساعدة غير مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية[٩٤]. وتشير بعض المصادر إلى أن الرئيس روزفلت كلف مسؤولي شركة النفط بإبلاغ ابن سعود سراً بأنّ مايستلمه من الحكومة البريطانية من مساعدات مالية ليس مصدره كرم لندن وسخائها [٩٥].

وهكذا أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها زيادة مساعداتها المالية إلى المملكة العربية السعودية، ولقد بلغت هذه المساعدات حوالي مليون وأربعمائة ألف جنيه إسترليني عام ١٩٤١، كما قبلت وزارة الخزانة البريطانية زيادة المعونات إلى ثلاثة ملايين جنيه عام ١٩٤٢ [٩٦]، رغم كونها أكثر الدول تضرراً في الحرب، غير أنها حاولت دعم ابن سعود بأموال أمريكية، فكانت الرابح لأريب فقد تعزز موقعها عند ابن سعود كثيراً [٩٧].

الخلاصة

على الرغم من سياسة الشركات البريطانية التي اعتمدت أسلوب الهجوم كوسيلة للدفاع عن احتكاراتها النفطية في المنطقة في أعقاب ظهور المنافسة الأمريكية، غير أنّ الموقف البريطاني من سياسة تلك الشركات في السعودية للمدة ١٩٣٩-١٩٤٣، قد خضع لتأثيرات الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا للدعم الأمريكي لمواصلة الحرب ضد المحور.

فامتاز الموقف البريطاني بالتأيد لسياسة الشركات النفطية الأمريكية من الدعم الاقتصادي الأمريكي للسعودية، لعدم قدرتها على تأمين الدعم الاقتصادي للسعودية في بداية الحرب. وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي المتدهور لبريطانيا، إلا أنها حاولت الحفاظ على مكانتها ومصالحها في السعودية بأموال أمريكية بعد حصولها على الدعم الأمريكي بموجب مرسوم الإعارة والتأجير، إذ بدأت بتعزيز وجودها في السعودية مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لها بسبب توقف صادرات النفط السعودي، وضعف دعم شركات النفط الأمريكية لابن سعود، وعدم اقتناع الحكومة الأمريكية بتبني سياسة الشركات النفطية في تقديم الدعم المباشر للسعودية.

الهوامش

(١) للاختصار سندرج على ذكر شركة(ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا **Standard Oil Company of California**) بشركة نفط كاليفورنيا حيثما ترد في ثنايا البحث.

(٢) أليكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ترجمة خيرية الضامن، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٥، ، ج٢، ص٤٣٠؛ عبد الرسول شهيد عجمي، العلاقات السعودية– الامريكية١٩٣٩–١٩٤٥م، رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥، ص٣٨.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٧٤٧، تقرير المفوضية العراقية في جدة، رقم ٩٥/٣٠٤، في ٢٦ايلول١٩٤٠، وثيقة ٩٣، ص١٧٢؛ انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم واسعد رزوق، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦، ص١٤٠؛ بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧ ؛ مايكل أ بالمر. ، حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣–١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص٣٣.

(٤) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي١٩٤١–١٩٤٧، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص٧٦.

(5) P. D. A. W, Saudi Arabia. Vol. VI. Periodic Despatches and Annual Reports. 1940-1965. London,1998 ,p35.

(٦) نذير جبار حسين الهنداوي، العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٥٣–١٩٦٤م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ٢٣ص؛ عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق ص ٣٩.

(٧) ألكيسي فاسيلييف، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٣٠–٤٣١.

(٨) بدأت ملامح إنتاج النفط تظهر بكميات تجارية بعد اكتشاف حقل" الدمام " عام١٩٣٨ وعند بداية الحرب العالمية الثانية أنجزت شركات النفط الاستكشاف الفعلي في (٥٠) إلف ميل مربع، وانشأت مصفى في ميناء "رأس تنورة"كما أنشأت معمل صغير للتكرير، واكتشف في عام ١٩٤٠ حقلين جديدين الأول حقل" أبو حدرية" في الربع الخالي في آذار، وحقل" بقيق" في تشرين الأول، ، وفي بداية عام ١٩٤١ونتيجة للعمليات الحربية اقتصر الإنتاج على حقل" الدمام"الذي كان معدل إنتاجه اليومي (١٥٠) إلف برميل يوميا، وهو شيء قليل قياساً بإمكانيات الحقل. انظر: عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٣٩-٤٠.

(٩) بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص١٧؛مايكل أ. بالمر، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٠) غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، الكويت، ١٩٨٢، ص١٤٠؛ محمد علي السعيد، بريطانيا وآل سعود العلاقات السياسية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، دار الجزيرة للنشر، ١٩٨٢، ص٨٠.

(١١) الكيسي فاسيلييف، المصدر السابق، ج٢، ص٤٢٣.

(١٢) توماس. أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، د-ت، ص٩٣؛جورج لنشو فسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد، مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٥، ج٢، ص٢٥٠؛خليل على مراد، المصدر السابق، ص٧٧.

(١٣) محمد علي السعيد، المصدر السابق، ص٨٠، نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص٢٣.

(14) Ibrahim Al-Rashid,Documents on the History Of Saudi Arabia,Vol IV, Documentary,publications,U. S. A. 1976,pp 104-105.

مقتبس في: عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤١

(١٥) نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص٢٤.

(١٦) بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص١٧؛نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص٢٤.

(١٧) خليل على مراد، المصدر السابق، ص٧٧.

(١٨) بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص١٧.

(١٩) توماس. أ. بريسون، المصدر السابق، ص ٩٣؛محمد النيرب، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢٠) محمد علي السعيد، المصدر السابق، ص٨١.

(٢١) نقلاً عن: عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢٢) بيرت فيش(١٨٧٥-١٩٤٣)سياسي أمريكي، دخل كلية الحقوق وتخرج قاضٍ وعمل في هذا المنصب للمدة (١٩٠٤-١٩١٠) وخلال الانتخابات الرئاسية ١٩٣٢، عمل فيش مديراً للمالية في اللجنة الديمقراطية، وبعد فوز روزفلت بمنصب الرئاسة، تم تعيينه سفيراً لدى مصر في ٦ايلول ١٩٣٣، واستمر في عمله هذا كما عين أول سفير للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية في ٧ آب ١٩٣٩، وقدم أوراق اعتماده في ٤ شباط ١٩٤٠، وفي ١١شباط عين سفيراً لدى البرتغال وتوفي في ٢١تموز ١٩٤٢. انظر:

www. http. wikipedia. org/wiki/Bert_Fish.

(٢٣) خليل على مراد، المصدر السابق، ص٧٨؛عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢٤) هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ص١٩٨.

(٢٥) محمد النيرب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، ص٩٦.

(٢٦) مايكل أ. بالمر، المصدر السابق، ص٣٣.

(٢٧) كان الطيران الايطالي قد قصف من الجو حقول النفط في كل من البحرين والدمام، و في نيسان ١٩٤١تمكن رشيد عالي الكيلاني من قيادة ثورة ضد السلطات البريطانية والحكومة العراقية، كما أن قوات المحور، بقيادة الجنرال رومل كانت تشق طريقها في شمال إفريقيا مهددة باحتلال قناة السويس التي كانت تعتبر الشريان البريطاني بالنسبة لمستعمراتها في الشرق الأوسط ومع أن الاتحاد السوفيتي كان لا يزال في أوائل ١٩٤٠ على الحياد فقد اعتبره الحلفاء تهديدا لمصالح البترول في الشرق الأوسط بسبب عقده معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في عام ١٩٣٩. انظر: محمد النيرب، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٩٦.

(29) George Kirk , The Middle East in the war ,London,1952, p. p. 344-347.

مقتبس في: المصدر نفسه، ٩٧.

(٣٠) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣١) نقلاً عن. عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٣.

(32) Shwadran, The Middle East Oil and the Great powers,Washington,1973. p318.

(٣٣) عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

(٣٤) محمد النيرب، المصدر السابق، ص٩٨.

(٣٥) صدر المرسوم في ١١ آذار١٩٤١، تعهدت بموجبه الولايات المتحدة تقديم الدعم لبريطانيا خاصة، والحلفاء عامة، بالمال والسلاح والمواد الأخرى على سبيل الإعارة والتأجير، وبلغ مقدار ما دفعته الولايات المتحدة من أموال بموجب المرسوم (٥١)مليار دولار، وكانت حصة بريطانيا (٣١)مليار دولار وانتهى العمل بهذا المرسوم في نيسان ١٩٤٥. انظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦؛انظر الملحق رقم(٢).

(36) Alonzo L. Hamby , The Imperial Years: The United States Since 1939,New Yorkk,1976. pp. 40-41.

(٣٧) توماس. أ. بريسون، المصدر السابق، ص ٩٣؛هارفي اوكونور، المصدر السابق، ص٣٩٨؛خليل على مراد، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣٨) محمد النيرب، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩.

(٣٩) جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٥. مقتبس في: محمد علي السعيد، المصدر السابق، ص٨١.

(٤٠) جعفر الشيخ عبد الله، أرامكو النفط والاستعمار، لندن، دار الجزيرة، ١٩٨٥، ص٩.

(٤١) جيمس موفيت، اقتصادي أمريكي، مدير مشتريات النفط لقوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد انتهاء الحرب عمل موفت في شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" بولاية "نيوجيرسي"، وأصبح النائب الكبير للشركة في عام١٩٢٤، وعام ١٩٣٣ استقال من عمله مع شركة "كاليفورنيا"، وعين مشرفا على الإسكان في إدارة الرئيس روزفلت بعد خدمة دامت مدة عام مع الحكومة الأمريكية عاد للعمل في شركة"كاليفورنيا" كمسؤول عن قسم الامتيازات في الشركة حتى عام ١٩٣٦ إذ أصبح رئيس مجلس الإدارة "كالتكس" وفيما بعد "لبابكو". انظر:

http: //politicalgraveyard. com/bio/morris. html

(٤٢) فرانكلين روزفلت رجل دولة أمريكي ورئيس الولايات المتحدة الثاني والثلاثون، ولد عام ١٨٨٢ في هايد بارك، بنيويورك درس القانون، وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام١٩١٠، وشغل منصب وكيل وزير البحرية، عام ١٩٢٩ أصبح حاكم ولاية نيويورك، وانتخب عام ١٩٣٢، رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال برنامج(النهج الجديد)، امتازت سياسته الخارجية بالانفتاح على الخارج، وإقامة علاقات حسن جوار مع الدول الأمريكية، انضم إلى جانب الحلفاء إثناء الحرب العالمية الثانية، وأعلن الحرب على ألمانية في ١١كانون الأول ١٩٤١، عقب هجوم اليابان على بيرل هاربر، عقد العديد من المؤتمرات طيلة فترة الحرب مع

حلفائه كان له دور في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، انتخب لفترة رئاسية رابعة عام ١٩٤٤، إلا أنه مات في ١٢ نيسان ١٩٤٥ بسبب الإرهاق الشديد. انظر:

Encarta- 2009 Preminm CD-Rom ;

احمد خضيرعبد، فرانلكين روزفلت إلى القمة على كرسي متحرك، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢.

(٤٣) محمد النيرب، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠؛عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٦؛نذيرجبارحسين، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٤) تأسس بنك الاستيراد والتصدير في عام ١٩٣٤، لتمويل قروض الحكومة الخارجية، وكان الهدف منه تسهيل العمليات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، ويمنح البنك قروض للدول الأخرى، في حالة ثبوت عدم وجود رأس المال المحلي. انظر:

France A. Mattison,A Survey of American Interests in the Meddle East. Washington D. c. 1953,p. 99.

مقتبس في: خليل على مراد، المصدر السابق، ص٧٩.

(٤٥) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٧٨، ص٣٩-٤٠؛

Shwadran,op. cit. ,p. 316

(46) Ibid,p. 317;

محمد النيرب، المصدر السابق، ص١٠٠؛عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٧.

(47) F. R. U. S. 1941, 890F. 01/48. Mr. James A. Moffett' to President Roosevelt Washington, April 16,1941, The Near East and Africa 1941. Vol. III p. 624.

(48) Ibid. Enclosure Memorandum by Mr. James A Moffett' for President

Roosevelt ,Washington, April 16,1941, p. 625.

(49) F. R. U. S. 1941, Enclosure Memorandum by Mr- James A. Moffett' for President Roosevelt ,Washington, April 16,1941, p. 625.

(50) Ibid. p. 627.

(٥١) كورديل هل(١٨٧١-١٩٥٥)رجل دولة أمريكي ولد في مقاطعة "بيكيت"، تخرج من مدرسة القانون، كما حارب بوصفه قائدا في الحرب الأمريكية-الاسبانية، انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٠٧، عام ١٩٣٠ انتخب عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية للمدة ١٩٣٣-١٩٤٤، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٤٥. انظر: The Encyclopedia Americana International , Vol. 14, P. 543.

(٥٢) محمد النيرب، المصدر السابق، ص ١٠١؛عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٤٩.

(٥٣) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٨١.

(54) F. R. U. S. 1941,890F. 51/48I , Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Secretary of State ,Washington, April 21, 1941, p. 627.

(٥٥) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٨١؛عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٦) بول ألنك (١٨٩٦-١٩٤٩) ولد في مقاطعة" نيو هيفن"، "كونكتيكت "، ١٥ تموز ١٨٩٦، خدم في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الأولى ؛ والخدمة الخارجية حيث شغل، نائب القنصل الأمريكي في بيروت للمدة ١٩٢٤-١٩٢٦، وللمدة ١٩٢٧-١٩٢٨، وفي حلب عام ١٩٢٦، دمشق للمدة ١٩٢٦-١٩٢٧، بعدها عمل في وزارة الخارجية الأمريكية كمساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى ، ثم القنصل الأمريكي في المغرب للمدة١٩٤٥-١٩٤٧، القنصل الأميركي العام في طنجة عام ١٩٤٧، وسفير الولايات

المتحدة في باكستان للمدة ١٩٤٧-١٩٤٨، توفي في مقاطعة "مونتغومري" في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٩، ودفن في مقبرة "ارلينغتون الوطنية". انظر:

http: //politicalgraveyard. com/bio/allensworth-allis. html

(٥٧) ماكس ثورنبرغ، مستشار النفط السابق، ونائب رئيس شركة نفط البحرين بابكو وأصبح في ٧تموز ١٩٤١ مساعداً خاص لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية و لقد لعب هذا دوراً هاماً في المباحثات ومراسلات الحكومة الأمريكية مع موظفي شركة "كاسوك" طيلة عامي ١٩٤١-١٩٤٢، إذ كان مستشاراً لوزارة الخارجية الأمريكية لشؤون البترول، ثورنبرك كان يتقاضى راتباً سرياً سنوياً مقداره (٠٠٠ ر ٢٩)تسع وعشرون ألف من شركات النفط بينما يأخذ مرتباً قدره(٦٠٠٠) دولار من الحكومة الأمريكية. انظر: محمد النيرب، المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦.

(58) F. R. U. S. 1941, 890F. 6363 Standard Oil Co. /129 Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) ,Washington, April 29,1941,pp. 629-630.

(59) Ibid,p. 631.

(٦٠) ولد فرانك نوكس في مدينة"بوسطن" بولاية "ماساتشوسيتس"عام، ١٨٧٤ خلال الحرب الإسبانية الأمريكية، انضم إلى الجيش، وخدم في كوبا مع الفرسان، بعد الحرب أصبح نوكس مراسلاً لصحيفة في "غراند رابيدز"، وكانت هذه بداية لمهنة الصحافة التي شملت ملكية عدة صحف، عام ١٩٠٠غير اسمه الأول إلى فرانك، وكان من المتمسكين بالحزب الجمهوري، خلال الحرب العالمية الأولى، وعندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا عاد نوكس إلى الجيش، ووصل إلى رتبة رائد وخدم كضابط مدفعية في فرنسا، بعد الحرب عاد نوكس يمارس عمل الصحافة، في عام ١٩٣٠، أصبح فرانك نوكس ناشراً ومالكاً جزء من صحيفة" ديلي نيوز شيكاغو"، خلال الحرب العالمية الثانية، كان نوكس من المدافعين عن تقديم المساعدات للحلفاء، ، في تموز ١٩٤٠أصبح نوكس وزيراً للبحرية، سعى نوكس في خطة لتحويل البحرية الأمريكية إلى قوة قادرة على القتال في كل من المحيط الأطلسي و المحيط الهادئ، توفي بعد سلسلة قصيرة من النوبات القلبية في يوم ٢٨ نيسان ١٩٤٤ في حين لا يزال في منصبه. انظر:

http: //en. wikipedia. org/wiki/Frank_Knox

(٦١) عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٦٢) الفايكاونت هاليفاكس (١٨٨١– ١٩٥٩)، من كبار السياسيين البريطانيين المحافظين، تقلد عدة مناصب وزارية، أصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني للمدةّ ١٩١٠–١٩٢٥، وشغل منصب نائب الملك في الهند للمدةّ من ٣ نيسان ١٩٢٦ – ١٨ نيسان ١٩٣١، في عام ١٩٣٤ ورث لقب الفيكونت هاليفاكس من والده، ثم أصبح وزير الحربية للمدة من ٧ حزيران ١٩٣٥ – ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، وزعيم مجلس اللوردات للمدة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٥ – ٢١ شباط ١٩٣٨ وتولى منصب وزير الخارجية من ٢١ شباط ١٩٣٨– ٢٢ كانون الأول ١٩٤٠، وعلى هذا النحو فهو غالبا ما يعتبر أحد مهندسي سياسة التهدئة قبل الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب شغل منصب السفير البريطاني في واشنطن للمدة ١٩٤٠–١٩٤٦، بعد تقاعده في عام ١٩٤٦ تولى عدة مناصب فخرية كرئيس لجامعة "شيفيلد"، ورئيس لهيئة الاذاعة البريطانية. حتى توفي في "يور كشاير" يوم ٢٣كانون الأول ١٩٥٩. انظر:

http: //en. wikipedia. org/wiki/E. _F. _L. _Wood, _1st_Earl_of_Halifax

(63) F. R. U. S. 1941890F. 6363 Standard Oil Co. /131, Memorandum of Conversation, by the Secretary of State,(Extract), Washington, May 7,1941,p. 632.

(64) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Secretary of State, Washington, May 10,1941,pp. 632-633.

(65) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum of Telephone Conversations, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs(Alling), Washington, May 13 1941,p. 634.

(٦٦) جيسي جونز (١٨٧٤–١٩٥٦) المصرفي الأمريكي، ورجل الإعمال، وسع دوره في شؤونِ الحزب الديمقراطي أثناء العشرينات، عين في عهد الرئيس هوفر عام ١٩٣٢ أحد مدراء شركة إعادةَ البناء المالي (A.R.C) في عهد الرئيس روزفلت عين رئيساً للشركة للمدة ١٩٣٣–١٩٣٩، وكانت الشركة هدفها تزويد القروض للسكك الحديد والمؤسسات المالية

لكي يحفزا التجارة، وبعد استقالته عين كمدير لوكالة القرضِ الاتحادية، بينما يستمر عملياً إنْ لم يكن أسمياً، لمراقَبة الوكالة السابقة، سيطر على إدارة الإسكان الاتحادية، ومصرف الاستيراد و التصدير، وشركة قرضِ أصحاب البيوت، وسمح الكونكرس بتشريع خاص لتَنفيذ نشاطات وكالة القرضِ الاتحادية، احتل جونز جزءاً رئيساً في تعْبئة الإنتاج الصناعي الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية. انظر:

Encyclopaedia Britannaci 2009Deluxe Editon CD-Rom

(67) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), Washington, May 15 1941,p. 635.

(68) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31. Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling),op. cit,p. 635.

(69) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum by the Secretory of the Navy (Knox) for President (Roosevelt) Washington, May 20 1941,p. 636.

(٧٠) ولد بتلر عام١٩٠٢ أكمل الدراسة الجامعية في عام ١٩٢٥ وأصبح محاضراً في جامعة كامبردج في التأريخِ الفرنسي حتى عام ١٩٢٩، أثناء الثلاثينيات عمل في وزارتي الهند و الخارجية وأثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح رئيس هيئة التعليم، و كان مسؤول عن تطوير التعليم، وعندما عاد المحافظون إلى السلطة عام ١٩٥١، أصبح بتلر وزير خزانة عام(١٩٥١– ١٩٥٥) أصبح رئيسِ مجلس العموم البريطاني، أصبح وزير داخلية ١٩٥٧ –١٩٦٢، و نائب رئيس وزراء ١٩٦٢ –١٩٦٣، ووزير خارجية ١٩٦٣ –١٩٦٤، توفي عام ١٩٨٢. انظر:

Encyclopaedia Britannaci 2009Deluxe Editon CD-Rom

(71) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Washington, May 29 1941,p. 636.

(72) Ibid. p. 637.

(73) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/31, Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Washington, May 29 1941,p. 637.

(٧٤) خليل على مراد، المصدر السابق، ص٨٤.

(٧٥) هاري هوبكنز لويد (١٨٩٠ – ١٩٤٦) ولد في ولاية "ايوا" عمل في منظمات الإغاثة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى، و في آذار ١٩٣٣، استدعى روزفلت هوبكنز وعينه مسؤول الإغاثة الاتحادية، كما كان أحد مهندسي النهج الجديد ، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كان هوبكنز المبعوث غير الرسمي لروزفلت إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل وكان كبير مستشاري روزفلت ومساعده الخاص وحث روزفلت على استخدام سلاح البحرية الأمريكية لحماية قوافل الولايات المتحدة قبل دخولها الحرب في كانون الأول عام ١٩٤١، وكان من الأصوات الرئيسة المشجعة على مرسوم "الإعارة والتأجير" الذي أرسلت المساعدات بموجبه إلى الحلفاء. كما توجه إلى موسكو في تموز ١٩٤١ و أجرا اتصالات شخصية مع جوزيف ستالين، وكان مستشاراً مرافقاً لروزفلت في جميع لقاءاته مع ونستون تشرشل في "القاهرة"، "طهران"، "الدار البيضاء" في عام ١٩٤٢–١٩٤٣، و "يالطا" عام ١٩٤٥، توفي في " نيويورك" في كانون الثاني ١٩٤٦. انظر:

http: //en. wikipedia. org/wiki/Harry_Hopkins

(76) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/32, Memorandum of Telephone Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), Washington, June 18-1941,p. 638.

(77) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/32, Memorandum of Telephone Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), Washington, June 19-1941,p. 638.

(٧٨) الكسندر كيرك (١٨٨٨–١٩٧٩) المعروف أيضا باسم الكسندر جيم كيرك من واشنطن العاصمة، ولد في "شيكاغو"، " مقاطعة كوك"، "إلينوي" في ٢٦ تشرين الثاني ١٨٨٨، موظف الخدمة الخارجية، أصبح القنصل الأمريكي العام في "برشلونة" عام ١٩٣٨، ووزير الولايات المتحدة المفوض في "مصر" و "السعودية" عام ١٩٤١–١٩٤٣، والسفير الامريكى لدى "اليونان" عام ١٩٤٣، و في "إيطاليا" عام ١٩٤٤–١٩٤٦. توفي في ١٩٧٩، ودفن في، روما. انظر:

http: //politicalgraveyard. com/bio/kirchdorfer-kirkby. html

(79) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/28; Telegram The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State ،CAIRO, June 26–1941,p. p. 638-639.

(80) Qaitd in F. R. U. S. 1941, 890F. 51/34, Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern- Affairs (Alling), Washington, July 2-1941 Participants: Mr. (Butler), Minister-Counselor of the British Embassy Mr. (Murray) ,p. p. 639-640.

(81) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/29. Telegram The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State CAIRO, July 23,1941,p. 640.

(82) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/29. Telegram The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt)Kirk) Washington, July 29,1941,p. 641.

(83) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/37. Memorandum by the Federal Loan Administrator (Jones) to the Secretary of State, Washington, August 6, 1941. p. p. 642-643.

(٨٤) ادوار روبرت بيكوك (١٨٧١–١٩٦٢) ولد في سانت إلمو ثم انتقل إلى" اونتاريو" حيث تلقى تعليمه، و ذهب إلى الجامعة ، درس الفلسفة و الاقتصاد السياسي، وتخرج عام ١٨٩٤، و بدأ حياته المهنية مدرساً في "كلية كندا العليا"، ثم في عام ١٩٠٢ ترك مهنة التدريس للعمل في شركة الاستثمار للأوراق المالية" دومينيون" في لندن عام ١٩٠٧، وأصبح مدير "بنك انجلترا" عام ١٩٢١، خلال الحرب العالمية الثانية كان في "واشنطن "، و كانت مهمته الاتصال بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "وبنك انجلترا " توفي ١٩٦٢. انظر:

http: //en. wikipedia. org/wiki/Edward_Robert_Peacock

(٨٥) توماس كارليل جيفورد جونستون (١٨٨١ – ١٩٧٥) احد مؤسسي بيلي جيفورد، واحدة من أكبر الشركات في المملكة المتحدة في عام ١٩٢٩ مساعد رابطة الثقة للاستثمارات الشركات وأصبح رئيسها للمدة ١٩٣٤– ١٩٣٦، خلال الحرب العالمية الثانية كان يعمل في الولايات المتحدة بصفته وكيلاً عن وزارة الخزانة البريطانية وتوفي هناك عام ١٩٧٥. انظر:

http: //en. wikipedia. org/wiki/Carlyle_Gifford

(86) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/37. Memorandum by the Federal Loan Administrator (Jones) to the Secretary of State, Washington, August 6, 1941. p. p. 642-643.

(87) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/29. Telegram. The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, August 22, 1941. p. p. 645-646.

(88) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/30. Telegram. The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, August 30, 1941. p. p. 647-648;

مديحة احمد درويش، النشاط الأمريكي في جنوب البحر الأحمر١٩١٨-١٩٤٤دراسة وثائقية في المصالح الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية، جدة، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص٢٠٨.

(89) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/30. Telegram. The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, September 10, 1941. p. p. 648-649.

(٩٠) عبد الرسول شهيد عجمي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٩١) نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص٢٧.

(92) F. R. U. S. 1941, 890F. 51/29. Telegram. The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, September 26, 1941. p. p. 658-659.

كان ابن سعود قد تقدم بطلب رسمي إلى وزارة الخارجية الأمريكية، من خلال كارل تويتشل في١٢ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، للحصول على بعثة من مهندسي الطرق الامريكين، كما الحق طلب فنيين زراعيين، وناقشت الحكومة الأمريكية الطلب، كما أبدت الحكومة البريطانية من خلال سفارتها في جدة تأيدها للمشروع لأهميته في تحسين أوضاع ابن سعود و رغبت بأن يكون كارل تويتشل رئيسا للبعثة لخبرته بأمور المملكة، غير انه في ٢٧ حزيران ١٩٤١، أبلغت وزارة الخارجية السعودية، المفوضية الأمريكية في مصر، بأن ابن سعود يقدر عرضِ الحكومة الأمريكية للتعاون في الحصول على خدمات مهندسي الطرقِ، لكنه يعتقد بأنه من المستحسن تَأجيل المسألة إلى بعد انتهاء الحرب، وكان السبب عدم قدرة ابن سعود على تحمل تكاليف البعثة في ظل أزمته المالية. انظر:

F. R. U. S. 1941, The British Commonwealth; the Near East and Africa, Vol. III. p. p. 651-657.

(٩٣) خليل على مراد، المصدر السابق، ص٨٥.

(٩٤) محمد النيرب، المصدر السابق، ص١٠٢.

(95) Mechin,Jacques B. ,Arabian Destiny,London-1957,Trans by ,D. Weaver,p. 228. =

مقتبس في: خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٨٥.

(96) F. O. to British Legation (Jidda),6. 2. 1942,PRO,FO. 371/31451

مقتبس في: المصدر نفسه، ص٨٥.

(٩٧) محمد علي السعيد، المصدر السابق، ص٨١.